التَرخِيمُ في العَرَبيَّة

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ ـ ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ أ شارع الجيش ـ القاهرة

الترخيم في العربية

معناه · أغراضه · أنواعه

تأليف
الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان
٢٤١ م شارع الجيش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهبك علماً نافعاً يزلف إليك ، وعملا صالحا أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن تصلى وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد فى غيرها من اللغات ، فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ، وفنون من الكلام لا تعد ، ففيها الحقيقة والمجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت حصر ولا عدّ ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوعٌ من أنواع الحذف الواقع فى الكلمة ، شائعٌ فى كلام العرب شعراً ونثراً ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فرقة يحذفون حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذا يقعّدون القواعد لها ، ويدلون

بالآراء فيها ، كل على قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية أو كادوا .

ولم يقف دورى عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التى وجدتها مبثوثة متفرقة فى بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من الأمور التى تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنى لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً

ولقد حفزنى إلى اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة فى إظهار بعض ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لى عنده أجرها ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ ـ معناه لغة واصطلاحا ، والعلاقة بين المعنيين

تدل مادة (رخم) فى اللغة ـ غالباً[١] ـ على معنى اللين والرقة والسهولة ، يقال : رخُم الكلام والصوت رخامة ، فهو رخيم : لان ورقّ وسهُل ، ويقال : رخمت الجارية فهي رخيمة ورخيم ، إذا كانت سهلة المنطق ، قال : قيس بن ذريح :

رَبْعاً لواضحة الجبين غريرة كالشمس إذ طلعت ، رخيم المنطق

والرُّخام: حجر أبيض سهل رخو ، والرُّخامى : الريح اللينة ، والترخيم: الترقيق والتليين . . . إلخ[٢] .

والترخيم فى إصطلاح النحويين : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين ـ اللغوى والاصطلاحي ـ واضحة ، يشير إليها ابن منظور فى لسان العرب فيقول : « والترخيم : التليين ، ومنه الترخيم فى الأسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهّلوا النطق بها »[٣] .

---

(١) انما قلنا (غالبا) ، لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أنتن .

(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ، والقاموس المحيط ط بيروت ١١٨/٤ .

(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان ـ أيضاً ـ أن الخليل أخذ معنى الترخيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العربُ السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعى : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل ـ أى الخليل ـ باب الترخيم على هذا(١) .

لكنا حين نتأمل تعليق ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ على قراءة على ابن أبى طالب وابن مسعود رضى الله عنهما (ونادوا يا مالِ)(٢) ، وهو قوله: « ما كان أشغلَ أهلَ النار عن الترخيم » : نشك كثيراً فى ما روى عن الأصمعى فى اللسان ، لان هذا التعليق يوضح ـ صراحة ـ أن الترخيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعى وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة فى كتب النحو وغيرها ـ لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعى لفظ الترخيم أو معناه !

٢ ـ اغراضـــه

يتضح لنا من معنى الترخيم أنه ضرب من ضروب الرقة فى الكلام واللين فى المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقى الكلام قبولا واستحساناً ، ومن ثمّ فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف فى أسلوب النداء مثلا ، فيحذفون فعل النداء (أنادى أو أدعو أو نحوهما) اكتفاء بأداة النداء مرّة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نيابتها

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف ـ وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقـــرأ الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر ـ انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النـــداء ودلالتها عليه ـ ثانية ، ويرخمون المنادي بحذف آخره ثالثة . . . إلخ ، والسرّ في هذه الحذوف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه الكثرة تقتضي التخفيف والاختصار .

قال سيبويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف : « لكثرته في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبداً النداء ، إلاّ أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف المكلَّم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم »[1] . فإذا ما انتقلنا من ترخيم المنادى إلى ترخيم الضرورة رأينا مدى حاجة الأساوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة الشعرية ؟! .

أما النوع الثالث والأخير وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والتسهيل فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه المقام ، وذلك كقراءة (ونادوا يامالِ) وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جني بعد إيراده القراءة : « هذا المذهب المألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا الموضع سراً جديداً ، وذلك أنهم ـ لعظم ماهم عليه ـ ضعفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقه »[2] .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جنى ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهـــان للزركشي ص ١١٨ ، والاتقان للسيوطى ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشرى م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق يتبين لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذى تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه المقام .

وقد يكون الغرض من الترخيم — إلى جانب التخفيف — الرغبة فى الإيجاز والاختصار ، أو الميل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو القصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة للإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود فى النداء هو المنادَى له . فقصد بترخيم المنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالمنادى يتغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير[1] ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف — إذن — هو الغرض الأساسى للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشعرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحي باستبعاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون فى مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار فى شغل عن ذلك بعقابهم[2] .

---

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

٣ ـ أنواعـــه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الـكلام مفصلا عن كل نوع من هذه الأنواع .

(أ) ترخيم النـــداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه فى الـكلام نثرا وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتعدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسائله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق[١] ، وقد عرفه النحاة بأنه (حـذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، « ويعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب (قاضٍ وعصاً)[٢] ، وإلا فـكل حذف لابدّ فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذف الاعتباط[٣] أو حذفاً بلا علة ، مع

(١) انظر الهمع ١٨١/١ .

(٢) فحذف اللام فى كل منهما لالتقائها ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنـا لعلة موجبة .

(٣) يقال : عبط الذبيحة واعتبطها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش ٢١/٢ ، والرضي ١٤٩/١ .

أنه لابدّ فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا اصطلاح منهم »[1].

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وقفاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليسا آخرها ، وحذف ياء المتكلم ـ أيضاً ـ من نحو قوله تعالى : (يا عبادِ فاتقون)[2] ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدٍ ودمٍ ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »[3] .

شروطه :

المنادى الذى يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانيـة لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشرطين خاصين بترخيم الثانى منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامه الثمانية فهي :

١ ـــ أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعمى لغير معينة : يا فتاةً خذى بيدى ، أم مجردة منها كقول الواعظ : يا غافلا تنبه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالنداء ، فهي معربة

(١) الرضي ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٧٢/٣ .

قبل النداء ومعربة بعده ، فلم تتغير بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢ — أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو (يا طلحة الخير) ، و (يا عبد الله) ، للعلتين السابقتين فى النكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة[1] ، ولم يكن — أيضا — منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين — وهو علامة تمام الكلمة — منه لأجل المضاف اليه[2] ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما[3] » .

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف فى آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده فى الاستعمال العربى كثيرا ، كقول زهير بن أبى سلمى :

---

(١) فحذف المضاف اليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن يعيش ١٩/٢ .

خذوا حظكمْ يا آلَ عِكرِمَ واذكروا
أواصرنا ، والرَّحْمُ بالغيب تُذكَرُ(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وقال الآخر :

أبا عُرْوَ لا تبعَدْ ، فكلُّ ابنِ حرةٍ
سيدعوه داعي ميتةٍ فيُجيبُ(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إمّا ترَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ   قاربت بين عَنَقي وجَمْزي(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٢/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ، والانصاف ٤٣٧/١ ، وانطر فيه الخزانه ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم نعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعبش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ، والنصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادى فى الخزانة ٣٧٧/١ ، وابن الشجرى فى أما ليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعد — بفتح العبن — أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع ذكرك ولا تنسى سوالفك .

(٣) من شواهد سببويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعبش ٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنق — بفتحتين — ضرب من السير السريع ، والحمز — بفتح فسكون — أشد من العنق وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم فى الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفا مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً »[1].

والواقع أن ما ورد عن العرب مرخماً من المركب الإضافى ، ليس مقصوراً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقمَ الخير قد طالتْ إقامتنا[2]

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبدَ هَلْ تذكرُنى ساعةً   فى موكبٍ أو رائداً للقَنيص[3]

---

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا شطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على تمامه ، وهو من شواهد الأشمونى ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشمونى ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٤/٢٩٨ ، وهو فى ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند[1] ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمى : قال البصريون : هذا أندر[2] .

نعم مجيء المركب الإضافى على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه على الصورة الأولى التى يحذف فيها التاء من آخر المضاف إليه ، لكن الكل وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلى أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة الشعرية ، « وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء ، فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر فى النـــداء كان ذلك من طريق الأولى »[3] . الأمر الذى يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين فى هـــذا الخلاف .

وهناك صورة رابعة لترخيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن برى والجوهرى وجماعة ، وهى أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (ياصاحِ) قالوا : أصله يا صاحبى ، فأجرى مجرى المركب المزجى فى حذف عجزه ، فرخم بحذف الكلمة الثانية وهى المضاف إليه ، ثم أدركه ترخيم آخر بعـد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترخيم بعد ترخيم ، ومن الواضح أن ذلك القول تعسف لا داعى إليه كما قال العـلامة الصبان فى حاشيته على الأشمونى[4] ، وإنما هو ترخيم صاحب ـ الذى هو نكرة مقصودة ـ شذوذاً عند الجمهور وقياسا عند غيرهم[5] .

---

(١) فى التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .
(٢) انظر شرح الأشمونى ١٧٦/٣ ، والانتصاف للشيخ محمد محيى الدين ٣٤٩/١ .
(٣) الانصاف ٣٥٦/١ .
(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .
(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣ — الثالث من الشروط العامة للترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجعفراه) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة — وإن كانت صورته صورة المنادى — لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة فى آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافى الحذف .

٤ — الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أكان مجروراً باللام نحو : يالله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدَا لعمرو ، أم مجردا من اللام والألف نحو : يا زيدُ لعمرو .

لأنه فى حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى(١) ، وفى حالة زيادة الألف فى آخره لا يرد عليه الترخيم — أيضاً — لأن الزيادة تنافى الحذف ، وفى حالة تجرده من اللام والألف — فى القليل النادر — لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقا بذى اللام والألف(٢) .

وأما قول مرّة بن الروّاع الأسدى :

---

(١) وفى التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، اذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه وانما عملت فى موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

كلّما نادَى منادٍ منهمُ يا لَتَيْمِ اللهِ قلنا : يا لَمَالِ(١)

أى : يا لمالك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح ابن الأحوص الكلابى .

تَمَنَّانِى ليلقانى لَقيطٌ أعَامِ لكَ ابنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ(٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

• — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيبا إسناديا ، فلا يرخم نحو (بَرَقَ نحرُه) ، و (قامتْ فاطمةُ) ، و (تأبَّطَ شرا) ، و (المنطلقُ زيدٌ) أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءَيْها قبل العلمية فى استقلال كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

---

(١) البيت من شواهد الأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكتاب بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأشمونى ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العينى بهامش الخزانة ٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه — هنا — قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه اللام وقد رخم ، ولقيط هو لقيط بن زراة التميمى وكان قد توعد الشاعر بالقتل ، وفى قوله « أعام » شذوذان : نداء المستغاث بغير « يا » وترخيمه ، و « لك » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : ندائى لك ، أو استغاثة ثانية بعامر ، وابن صعصعة نعت لعامر .

قبل العملية ، وينمحي عن كل واحد من جزءيها بعد العلمية الاستقلال معنى لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كعلى ومحمد ، ولابد من مراعاة اللفظ والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف الثاني ولا حذف آخره نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم من الجملة بالكلية (١) .

وأسهل من هذا أن يقال : امتنع الترخيم في الجملة للمسمى بها ، لأنها محكية بحالها فلا تغير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم للركب الإسنادى ليس متفقا عليه ، فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثانى منه ، بناء على ماذكره سيبويه من أن من العرب من يرخمه ، فيقول في (ياتأبط شراً) : ياتأبط ، والذى نقله ابن مالك عن سيبويه وقع في باب الإضافة (النسب) إلى الحكاية . قال سيبويه : « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمهما ، ومن ذلك قولك في (تأبط شرا) تأبطى ، ويدلك على ذلك أن من من العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، وكذلك تفرده في الإضافة » (٢) .

بيد أن سيبويه نص في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن الحكاية لاترخم ، لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير .
(٢) الكتاب ٨٨/٢ .

النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحره، وما أشبه فى ذلك ، ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة : يادار عبلة بالجواء تكلمى »(١) .

فأنت ترى أن سيبويه نص فى باب الإضافة (النسب) على أن من العرب من يقول (ياتأبط) أى بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ، وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرده فى الاضافة » على حين أنه نص فى باب الترخيم على المنع ، معللا بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرأيين نعتمد ؟

لقد ذكر ابن جنى فى (الخصائص)(٢) فى « باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرأيين المتضادين على الآخر ، لم نر منها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لانستطيع أن نقول إن أحد الرأيين — هنا — معلل أى ذكر له علة (وهو ماجاء فى باب الترخيم) ، والآخر مرسل لم يعلل له ، إذ كلا الرأيين معلل له ، فالأول وهو جواز ترخيم الجملة — معلل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر — وهو المنع — معلل له بقوله « لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء . . . »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين فى مسألة واحدة لعالم واحد وكل منهما معلل ، ولم يفعل السيوطى فى (الاقتراح) (٣) أكثر من نقله ما كتبه ابن جنى فى (الخصائص) !!

---

(١) الكتاب ٣٤٢/١ .
(٢) ٢٠٠/١ — ٢٠٨ .
(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين بسم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

لكن الشيخ خالد قال في التصريح ٢ / ١٨٥ بعد أن أورد نصّي سيبويه :

« وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين، فالعمل على المذكور في بابه، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه، بخلاف مايذكر في غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول، لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هنالك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء في باب الترخيم وهو منع ترخيم الجملة، وعدم الأخذ بما جاء في باب الإضافة .

ويرى العلامة الدماميني أن لاتعارض بين نصي سيبويه، إذ ماذكره في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب، وماذكره في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم [1] .

ولعلّ وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك، وأجاز ترخيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدماميني في ماذهب إليه من عدم التعارض، ونرى جواز ترخيم العلم المركب تركيبا إسناديا اعتماداً على مانقله سيبويه عن بعض العرب، وتيسيراً في الاستعمال العربي، لكننا نضع شرطا لهذا الجواز لابد — في رأينا — من مراعاته وهو :

ألا تكون (أي الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين، حتى يكون ترخيمها بحذف الكلمة الثانية منهما وقوفا على سمع من العرب .

---

(١) انظر حاشية يسن على التصريح ١٨٥/٢

٦ ـ السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء، فلا يرخم نحو: يا فُلُ، ويا نَوْمَةُ، أى يا رجل ويا امرأةُ (١)، وأما نحو (يا مَلْأَمُ) بمعنى عظيم اللؤم، فليس مرخم (يا مَلْأمان) بمعناه، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢).

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته، باقتصاره على أصلين فقط كفل وفلة، أو بسكونه على وزن من أوزان الخفة كمَفْعَل ومَفْعلان، والخفف لا يخفف، هذا إلى جانب عدم السماع.

٧ ـ أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء، فلا يرخم نحو حذام، وخمسة عشر، لأن النداء لم يؤثر فيه، فحاله قبل النداء كحاله بعد النداء وهو البناء، والترخيم ـ كما سبق ـ تغيير يؤنسه التغيير.

٨ ـ أن يكون ترخيمه غير موقع فى لبس، فيمتنع ترخيم نحو: فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف التاء يلبس بالمذكر غير المرخم، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزيد.

فإذا وجدت الشروط الثمانية وكان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز

---

(١) فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه، أو اصلهما يافلان ويافلانة فهما كنايتان عن الاعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العلج وابن مالك.

وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١، بيروت ٣٩٠/١، والاشمونى ١٥٩/٣، والتصريح ١٧٠/٢، الهمع ١٧٧/١.

(٢) انظر الهمع ١٨٠/١.

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان ثلاثيا أم زائدا على الثلاثة ، فتقول فى يافاطمة : يافاطم ، كقول امرىء القيس :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملي (١)

وتقول فى جارية ـ لمعينة ـ ياجارى ، كقول العجاج .

جارىَ لاتستنكرى عذيرى سيرى وإشفاقى على بعيري (٢)

وتقول فى « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجنى » أى أقيمى بالمكان (٣) .

وقد شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالتاء العلمية ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه بدليل قولهم : ياجارى ، وياشا ، وياناق .

---

(١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ .
وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .

(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجونا ، أى أقام به .

(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا ناق عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

وانما لم يشترط النحاة ـ ما عدا المبرد ـ فيما كان مؤنثا بالتاء العلمية ، لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شىء ككثرته فيه ، ولأنها تبدل فى الوقف هاء ، والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط ، فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلى وهو آخر المنادى .
وانظر الرضي ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلمعة بن قلمعة » ، لأنه كناية عن المجهول الذى لايعرف [1] .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعوه من الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم « أسامة » الأسد [2] .

وإذا كان المنادى عاريا من تاء التأنيث فلابد من شرطين آخرين لترخيمه

الأول : أن يكون علما ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا الموصول لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه لشهرته فى ماأبقى منه دليل على ماألقى منه [3] ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير مالايوجد فى غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوَه ، والقياس : حَيَّة [4] .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة ، لأنها فى معنى المعرفة ولذلك نُعتت بها ، فقيل : يارجلُ الظريف ، فأجاز فى غضنفر : ياغضنف ، واستدل بما ورد من قولهم «أطرقْ كرا [5] » أى : ياكروان ، و « ياصاح » أى : ياصاحبُ .

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلمع) .
(٣) الهمع ١٨٢/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .
(٣) الرضي ١٥٠/١ .
(٤) انظر ابن يعيش ٣٣/١ ، ١٩/٢ .
(٥) مثل تمامه « ان النعام فى القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه .
انظر مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/١ ، والرضي ١٦٠/١ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

وقد ذكر ابن يعيش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين الاسمين (كروان وصاحب) شاذ قياسا واستعمالا ، لمخالفتهما القياس ، ولقلة المستعملين لهما .

وقال العلامة الرضى ١/١٥١ « ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح) ، ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله ، وليس « أطرق كرا » منه ، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال المبرد : هو مرخم كروان [1] ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح » .

ونحن نؤيد ماذكره العلامة الرضى ، ونرى أن لاداعي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملا صحيحاً ، فقولهم « أطرق كرا » فصيح استعمالا ولا ترخيم فيه ، وقولهم « ياصاح » شاذ قياسا وفصيح استعمالا لمخالفته القياس مع كثرة استعماله [2] ، كما أننا نوافق الجمهور فى عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة ورد قياس المجيزين بأن المثل لا ترخيم فيه ، وأن « ياصاح » لايقاس عليه لشذوذه قياسا .

ومنع الجرمى ترخيم « طامر بن طامر » ، كناية عمن لايعرف هو ولا أبوه [3] ، ورد بأنهم رخموا فلانا . سمع (يافلا تعال) وهو أيضاً كناية .

---

(١) المقتضب ١/١٨٨ ، ٤/٢٦١ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٣٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٨٦ .

(٣) فى اللسان (طمر) م/٢ ص ٦١٣ « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذى لا يعرف أبوه ولم يدر من هو ، ويقال للبرغوث : طامر بن طامر ، معرفة عند الحسن الأخفش » .

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم [1] .

ومنع الكوفيون ترخيم ما سمى به من مثنى وجمع تصحيح ، وجوزه البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا أوقع ترخيمه فى لبس .

الخلاف فى ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا :

اختلف النحاة فى ترخيم العلم المركب تركيبا مزجيا ، نحو بعلبك ، وسيبويه ، وخمسة عشرة علما :

فالجمهور على جوازه مطلقا ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددى إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وَيْه » ، وقال أبو حيان الذى أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج ، لأن فيه ثلاث لغات: البناء ، وينبغى ألا يرخم على هذه ، لأنه مبنى لا بسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، وينبغي ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب فى شىء من كلامهم ، وأما قوله :

أقاتلىَ الحجاجُ إنْ لم أزُرْ لَـهُ دراب وأتركْ عندهندفؤاديا[1]

---

(١) الهمع ١٨٣/١ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١٨٢/١ ، وانظر الدرر ص ١٥٩ ، و (دارا بجرد) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فدال مهملة ، وهى ولاية بفارس .

يريد (دارا بجرد) ، فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تبنى عليه القواعد »[٢]

فترخيم المنادى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترخيمه قياسا على مافيه تاء التأنيث ، لأن الجزء الثانى منه يشبه ماقبل تاء التأنيث من وجوه ، منها فتح ماقبله غالبا ، وحذفه فى النسب وتصغير صدره .

الثانى : من الشرطين الخاصين بالعارى عن التاء أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة فلا يفتقر إلى التخفيف بالترخيم .

« فإن قلت : المنادى المرخم مبنى ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَنْ و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو فى حكم المعرب »[١] .

فأما ما آخره تاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (ثبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت ورامهرمز ، فجاز حذف الثانى منه وإن بقى على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ، فلم يخل الترخيم ببنيته[٢] .

---

(١) الهمع ١٨٢/١ .
(٢) انظر شرح الرضي ١٥٠/١ .
(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولا فرق في عدم جواز ترخيم العلم الثلاثي العاري عن التاء عند الجمهور والكسائي بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورجل (أعلاما) ، أو ساكنه كهند وزيد وعمرو .

وذهب الكوفيون — غير الكسائي — إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان نحو « سقر » غير مصروف .

وفرق الجمهور بأن حركة الوسط في نحو « سقر » اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فنحن بصدد حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ؛ بل على أي حرف كان آخرا ، فهو مظنة الاشتباه ؛ بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير (١)

وقيل : إن الكوفيين عدا الكسائي إنما أجازو ترخيم العلم الثلاثي إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالحذف قد جاء في مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقيس عليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة في الاستعمال ، لكونها يسيرة معدودة ، وبعيدة عن القياس ، لأن حرف العلة إن كان متحركا وماقبله ساكنا فينبغي ألا يحذف كما لا يحذف في نحو ظبي

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو ، وإن كان ماقبله متحركا مثله فينبغي أن يقلب ألفاً ولا يحذف كقولهم رحى وعصا .

كما أن القياس على نحو يد ودم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه [1] .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ماذهبوا إليه .

قال ابن عصفور . فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحداً ، أما عند أهل البصرة فلأن أقل مايبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الأدوات ، أي الحروف نحو مِنْ ، وعَنْ . قال أبو حيان : وليس كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العكبري في كتاب (التبيين) أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش [2] » .

وذكر الشيخ خالد في التصريح ٢ / ١٨٥ أن هذه الإجازة بالقياس على نحو (يد) في غير الترخيم ، فإن أصلها : يدْى بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبا ، فدخوله جوازاً أولى .

(١) انظر الانصاف ١/٣٥٦ – ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١/١٤٩ ، والتصريح ٢/١٨٥ .

(٢) الهمع ١/١٨٢ .

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب، وإما حرفان، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك: ياجعف، وياسعا، والأصل: ياجعفر، وياسعاد، ومن ذلك قراءة (ونادوا يامال)(١).

وهي - بكسر اللام - قراءة على بن أبي طالب، وابن مسعود رضى الله عنهما، ويحيى، والأعمش، وبضم اللام قراءة أبي السرار الغنوى(٢).

ومن ذلك - أيضاً - كل ماختم بتاء التأنيث، فإنه يكتفى فى ترخيمه بحذف التاء فقط، نحو: ياهب، ويأشا، ويافاطم. أصلها: ياهبة، وياشاة، ويافاطمة، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء، ولو كان ماقبل التاء مداً زائداً رابعاً فصاعداً، فنقول فى ترخيم (ياعَقَنْبَاةُ): ياعقنبا(٣).

إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم التاء:

وأجاز سيبويه أن يرخم المختوم بتاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين.

١ - إن بقي بعد الحذف الثانى ثلاثة أحرف فصاعداً(٤).

---

(١) من الآية ٧٧ الزخرف.

(٢) انظر البحر المحيط لابى حيان م/ص ٢٨، والمحتسب ٢٥٧/٢، والكشاف م/٣ ص ٤٩٩.

(٣) يقال: عقاب عقنباة اى حديدة المخالب.

(٤) نص عليه السيوطى فى الهمع ١٨٣/١.

٢ — أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا ينتظر المحذوف ، أى لغة من يعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضعا ، فيعطيه ما يستحقه الآخر [1] .

وقد ورد السماع بما أجازه سيبويه ، ومنه قول أنس بن زنيم [2] يخاطب حارثة بن بدر الغدانى .

أحارُ بنَ بدر قد وَليتَ ولايةً ... فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتسرقُ

يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سهية .

يا أرطُ إنك فاعلٌ ما قلتَه ... والمرء يستحيى إذا لم يصدُقِ [3]

قيل : ومن ذلك قول العجاج .

فقد رأى الراؤون غير البُطَّلِ ... أنك يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ [4]

---

(١) فى الأشمونى ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقييد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى أياس ، أو أنس بن أبى ، والبيت من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٣) من شواهد الأشمونى ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يريد : يامعاوية ، ويا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض المنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « ياماو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » فى البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : أنك يامعاوى بن الأفضل، فلا يكون فى البيت سوى ترخيم واحد بحذف التاء فقط .

والذى نراه أن هذا الترخيم المزدوج الذى أجازه سيبويه فى ذى التاء ينبغى قصره على الضرورة لأمرين :

الأول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ماذكره الأعلم الشنتمرى من أن إدخال الترخيم على الترخيم — كما فى الأبيات المذكورة — يعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء .

إذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول فى المرخم : ياطلحهْ ، وياسلمهْ بالهاء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الهاء ، فقيل :

١ — هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمهْ وياطلحهْ ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء فى : قهْ وارمِهْ »(١) .

---

(١) الكتاب ١/٣٣٠ .

٢ ـ وقيل هي التاء التي كانت في الاسم، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان الحركة، أي حركة ماقبلها، وإليه ذهب ابن مالك (١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار، أما إذا رخم على لغة عدم الانتظار فلا تزاد، إذ زيادتها ـ حينئذ ـ نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاماً، وعدّ مابقى بعد الحذف آخرا، حتى بنوه على الضم (٢).

وقد تحذف هذه الهاء في القليل النادر، حكى سيبويه عن الثقة من العرب قولهم: يا حرمَلْ يريدون ياحرملة، كما قال بعضهم: ارم في الوقف بغير هاء. قال ابن عصفور: وهذا يسمع ولا يقاس عليه، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولكنه قليل (٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف الإطلاق للضرورة، كقول عوف ابن عطية:

كادتْ فَزارةُ تشقَيَ بنا فأولى فزارةُ أولى فزارا (٤)

وقول القطامي:

قفي قبل التفرق ياضُباعاً ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا (٥)

---

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والاشموني بحاشية الصبان ٣/١٧٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٣١ ، بيروت ١/٣٨٧ ، وانظر في المفضليات ٤١٦

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ١/٣٨٧ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، والاشموني ٣/١٧٣ ، والهمع ١/١٨٥ ، والرضي ١/١٥١ وضباعة اسم امرأة

ولم يقيد ابن مالك فى التسهيل مجىء الألف بدل الهاء بالضرورة ، وعبارته فى التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً فى الوقف على المرخم بحذفها (أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها » ، ونص سيبويه وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة (١) .

وقد اختلف النحاة فى ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل » بفتح الباء ، ومنه قول النابغة :

كلينى لهمٍّ ياأميمةَ ناصبِ وليل أقاسيه بطىء الكواكبِ (٢)

الرواية بفتح التاء فى « أميمة » ، فقال ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه التاء هى المبدلة من الهاء التى تلحق فى الوقف ، أثبتت وصلا إجراء للوصل مجرى الوقف ، وألزمت الفتح إتباعا لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه — إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار فى التقدير ياساريَ ويا أميمَ — بفتح الياء والميم — ثم أقحمت التاء غير معتد بها ، أى زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث ، غير مجعولة تاء التأنيث ولا ماكان مرخما ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ماقبل تاء التأنيث المحذوفة للنوية ، وقيل : فتحت إتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار ابن مالك .

---

(١) انظر الهمع ١٨٥/١ ، والكتاب بيروت ٣٨٧/١ ، بلاق ٣٣١/١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣١٥/١ ، ٣٤٦ ، ٩٠/٢ ، والأشمونى ١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والرضي ١٥١/١ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، والهمع ١٨٥/١ ، وانظر فيه الدرر ١٦٠/١ ، والخزانة ١٧٠/١ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣١٦/٢ ، والعينى بهامش الخزانة ٣٠٣/٤ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو معرب نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف شذوذا ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقال بعضهم : هو مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لسكونها حركة تشا كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجلَ فى الدار) ، وأنشد هذا القائل :

يا ريحَ من نحو الشّمال هُبّى [1]

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبنى على الضم تقديرا ، وفتحته اتباع لحركة ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك فى شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه فى التسهيل [2] ، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبنائه على طرد الباب على وتيرة واحدة ، وهى جعل المنادى المفرد المعرفة مبنيا على ما يرفع به وهذه الفتحة الإتباع طلبا للخفة التى يحتاج اليها المنادى ، وخلوه من التكلف الذى نلمسه فى غيره من الآراء المتقدمة [3] .

وألحق قوم فى جواز الفتح بذى الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال يا عفراءَ هلى يالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذى التاء قياس على ما خرج عن القواعد [4]

---

(١) هذا سطر رجز ، من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، وحاشيه يس على التصريح ١٦٥/٢ ، وقيل ! ليس بشعر ، وانظر العينى بهامش الخزانة ٢٩٤/٤ .

(٢) ص ١٨٩ .

(٣) وانظر الهمع ١٨٥/١ .

(٤) السابق نفسه .

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان ـ الآخر وما قبله ـ في موضعين :

أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان الزائدان سبعة أصناف[1] :

(١) زيادتا التثنية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .

(٢) زيادتا جمع المذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .

(٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعدات) علمين .

(٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .

(٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفيّ) و (كرسيّ) علمين

(٦) ألفا التأنيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين

(٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حِرباء) و (عِلباء) علمين

وذكر السيوطي الواو والتاء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزادا معا[2] .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخما ما سبق : يا زيدَ ، يا يضربَ ، يامسلمُ[3] ، يا يسلمُ ، يا هندَ ، يا دعدَ ، يامروَ ، يا عثمَ ، يا كوفِ ، يا كرسِ ، يا صحرَ ، يا حِربَ ، يا عِلبَ ، يا رهبَ ، ياملكَ .

---

(١) الرضي ١/١٥١ .

(٢) الهمع ١/١٨٤ .

(٣) بشرط أن لا يلتبس بالمفرد ، والا امتنع ترخيمه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفا أصليا قبله مد[1] زائد رابع فصاعدا نحو : عمّار – بتشديد الميم – ومنصور ومسكين أعلاما ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا: ياعم،ويامنص، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله معا إجراء لهما مجرى الزائدين ، فإن كان ماقبل الآخر ليس مدا – بأن كان صحيحا متحركا نحو سفرجل (علما) ، أو ساكنا نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركا نحو هَبَيَّخ [2] و قَنَـوَّر [3] ، أو ساكنا إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغُرْنَيْق [4] و بُلْقَيْن [5] – لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمى بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمشْ ، يا هبيّ ، يا قنوّ ، يا فرعوْ ، يا فردوْ ، يا غرنيْ ، يا بلقيْ .

وخالف الفراء في نحو « دمشق » و «هرقل» ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دِمَ ، وياهِرَ ، محتجا بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكنا ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف – مثل(نعم وأجل)– وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

---

(١) حرف المد هو حرف العلة الساكن اثر حركة مجانسة ، ويسمى – أيضا – علة ولينا ، فان سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرنيق سمى علة ولينا فقط ، فان تحرك كهبيخ وقنور سمى علة فقط .

(٢) من معانيه الأصلية : الأحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادى العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .

(٣) من معانيه قبل التسمية : الضخم الرأس ، والفرس الصعب من كل شيء .

(٤) يطلق في الأصل على الكركى وهو طائر مائى طويل العنق ، وعلى الشاب الأبيض الجميل .

(٥) بلدة بمصر .

وللجمهور أن يقولوا : المنوى كالثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة وكونه آخرا لفظا لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام فإن آخره سيكون مضوما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا[1] .

كما خالف الفراء والجرمى فى نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تجانسه ، فذهبا إلى أن ترخيم هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ، يا غرن ، يا بلق .

وينبغى أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعد حرف العلة مدا ـ فيحذف مع الآخر ـ إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال فى ترخيم مصطفون ، ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، بحذف النون وحرف العلة قبلها معا ، لأن حرف العلة يعد مدا لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل : مصطفيُون ، ومصطفِيين .

وإن كان ماقبل الآخر مدا أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ، حذف فى الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يامختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف فى ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المد الأصلى مع الآخر ، فيقال يامخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مدا زائدا ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

---

(١) انظر فى هذا المسألة الحمسيين فى الانصاف ١/٣٦١ ، وسرح الكافيه ١/١٥٣ ، والأسمونى ٣/١٧٧ وابن يعيش ٢/٢١ .

في ترخيم نحو : ثمود ، وعماد ، وسعيد : يا ثمو ، ويا عما ، وياسعي ، لئلا يشبه الاسم - ببقائه على حرفين - الأدوات أي الحروف، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لكنه لا يوجبه كما في نحو عمّار ، ومسكين ، ومنصور[1] .

ومما جاء في الشعر العربي مرخما بحذف حرفين قول الفرزدق :

يامرَو إنّ مطيتّي محبوسةٌ ترجو الحِباءَ وربُّها لم ييْأسِ[2]

وقول لبيد :

ياأسمَ صبراً على ماكان من حدَثٍ إن الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ[3]

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، ولكنه رخم المنادى بحذف النون والألف، وقول لبيد « يا أسم » أصله « يا أسماء »، ولكنه رخم بحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فعلاء »، وأصله : وسماء من الوسامة، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم: أحد وأصله وَحَد ، وامرأة أناة وأصله وَناة ، وهذا مذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمّار - بتشديد الميم - ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماو ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث[4] .

---

(١) انظر الهمع ١٨٣/١ ، وشرح الرضى ١٥٢/١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والأشموني ١٧٨/٣ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٣٥٠/١ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحباء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، والاشموني ١٧٨/٣ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٩٠/١ ، والعيني بهامش الخزانة ٢٨٨/٤ .

(٤) انظر شرح الرضي ١٥١/١ ، وابن يعيش ٢٢/٢ .

متى يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيبا مزجيا للترخيم ، فتقول فى نحو بعلبك ، وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تعمل فى المركب العددى ، فتقول فى (خمسة عشر) علما : ياخمسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياسا على المختوم بالتاء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره فى الترخيم كأمر تاء التأنيث ، تحذف الكلمة التى ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث ، فتقول فى (بختنصر) اسم رجل : يابخت ، بحذف الاسم الأخير لاغير . كما تقول فى (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلاتزيد على حذف التاء ، وفى (حضرموت): ياحضر ، وفى (مارسرجس) : يامار ، وفى (عمرويه) : ياعمرو ، وفى (سيبويه) : ياسيب ، وفى المسمى بخمسة عشر : ياخمسة[1] » .

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجى والمختوم بالتاء — والتى من أجلها قيس المركب على ذى التاء فى الترخيم — كثيرة ، « ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير ، فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغير الصدر كما يصغر قبل هاء التأنيث ، ومن ذلك النسب ، فإنك تقول فى النسب إلى حضرموت

---

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ بتصرف يسير ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

حضرىّ كما تقول فى النسب إلى مكة مكّىّ ، ومما يؤيد عندك ماذكرناه أن هاء التأنيث لاتلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولابنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لايلحق الاسم الأول بشىء من الأبنية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لاتغير بناء المؤنث [١] .

لكل أوجه الشبه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيبويه) ونحوه ، والمركب العددى المسمى به مشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة للترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبنيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب مالاينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه — كالأشمونى — مخالفين فى ذلك الاشتراط [٢] .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس — حينئذ — بالمفردات وقال : إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت : يا بعلب ، وياحضرم لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتعين هذه اللغة إذا خيف اللبس [٣] ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (وَيْه) ، ومنع الفراء ترخيم المركب العدي إذا سمى ، وذهب إلى أن ما آخره (وَيْه) لايحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : ياسيبوىْ — بإسكان الياء — على لغة من ينتظر ،

---

(١) ابن يعش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٧٨/٣ .

(٣) انظر الهمع ١٨٣/١ ، والأشمونى ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

ويا سيّبوا على لغة من لاينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها [١]

وإذا وقفت على (يابعـل) ، و (وياسيب) قلت : يابعلهْ ، وياسيبهْ على لغة من ينوى المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان، وإن وقفت على (ياخمسة) ــ مرخم خمسة عشر ــ قلت : ياخمسهْ بالهاء على اللغتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف [٢].

ترخيم المركب الإسنادى كالمزجى :

وكما يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادى ـ على اللغة القليلة التي حكاها سيبويه ـ أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ، ويابرق فى ترخيم (يا تأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، « والذى استُظْهِر فى ترخيم للمركب الاسنادى ، إذا لم يُنو المحذوف ، أنه إن كان الباقى جملة كما فى تأبط ـ فإن فاعله مستتر فيه ـ قدّر الضم فى آخره ، وإلاّ ـ كما فى قام من (قام زيد) ـ ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل، والفعل الخالى من الضمير إذا سمى به يعرب لفظا ، فإذا نودى ضم لفظا [٣] » .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمى بـ « اثناعشر ، أو اثنتاعشرة ، أو اثنى عشر ، أو اثنتى عشرة» رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا إثن ، ويا إثنت ،

---

(١) انظر المراجع السابقة نفسها .
(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٨/٣ ، وشرح الرضي ١٥٣/١
(٣) حاشية الصبان ١٧٩/٣ .

كما يقال فى ترخيمها لو لم تركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون فى (اثنان واثنتين) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقية الأعداد المركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون [1] .

لغتـــا الترخيم

للترخيم لغتان :

١ — لغة من ينوى المحذوف ، وتسمى — أيضاً — لغة من ينتظر .

٢ — لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمى — أيضاً — لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

١ — لغة من ينوى المحذوف

هى الأكثر فى لسان العرب ، وهى أن ينوى المتكلم المحذوف للترخيم ، فيعتبره فى حكم الثابت ، فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول فى جعفر : ياجعفَ بفتح الفاء ، وفى حارث : ياحارِ بكسر الراء ، وفى منصور . يا منصُ بضم الصاد ، وفى هرقل : ياهرَقْ بسكون القاف (وعند الفراء ياهرَ بفتح الراء) ، ويقول فى

(١) انظر الاشمونى ١٧٩/٣ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٥/٢ .

(ثمود ، وعمود، وبنون ، ،وعلاوة ، وكروان) أعلاما: ياثمُو ، ياعمُو ،يابنُو، ياعلاوَ بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده : يا كروَ ، أي بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأول ، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال ، لأنها في الجميع ليست طرفا في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول ، وإثر ساكن في الرابع، وبعدها ساكن مقدر في الخامس ، وشرط قلب الواو ألفاً حيث تحركت وانفتح ما قبلها ألا يسكون بعدها ساكن .

ويقال في ترخيم « لات » ، و « ذات » مسمى بهما : يالا ، وياذا ، وفي ترخيم سُفَيْرِج ـ مصغر سفرجل ـ مسمي به : ياسفير بكسر الراء .

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(١) ماحذف لأجل واو الجمع أو يائه ، كما لو سمى بنحو (قاضُون ، ومصطفَوْن ، وقاضِين ، ومصطفَيْن) من جموع معتل اللام ، فإنه يقال في ترخيم ماذكر : ياقاضِي ، ويامصطفي ، برد الياء والألف ، ذلك لأن الياء والألف حذفتا لملاقاة واو الجمع ويائه ، فلما حذف واو الجمع وياؤه في الترخيم زال ـ بحذفهما ـ سبب حذف الياء والألف ،وهذا مذهب الأكثرين ، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الأشموني [(١)]، لكنه اختار في التسهيل [(٢)] عدم الرد ، فيقال : يا قاض ويا مصطفَ بضم الضاد في ترخيم قاضُون وبكسرها في ترخيم « قاضِين » ، وفتح الفاء .

---

(١) ٣/١٨٠ .
(٢) ص ١٨٩ .

وحجة الأكثيرين في الرد القياس على رد ماحذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ماحذف للإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع وياءه — وإن حذفتا في اللفظ — منويتان في التقدير ، فهما كالثابتتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديراً كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه [1] .

(ب) ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مُضَارّ ، ومحاجّ (علمين) ، فيقال في ترخيمهما : يامُضَار ، ومحاج بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ، وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويصّ (بتشديد الصاد) مصغر خاصّ إذا سمى به فإنه إذا رخم قيل : ياخويصِ بكسر الصاد ، ونحو تَحَاجّ (علما) يقال فيه : ياتحاجُ بضم الجيم لأن أصله تَحَاجُج .

وإن كان أصلي السكون ، نحو اسْحَارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر أكثر وهو نبت ووزنه (افعالّ) بمثلين أولهما ساكن أصلي السكون ، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول — وهو منقول عن سيبويه — أنه يحرك بالفتح إتباعا لحركة ماقبله

(١) ولا خلاف فى رد الياء والألف على اللغة الثابتة ، لكن يلزم التباس الجمع بالمفرد ، فقياس ما ذكر فى شروط الترخيم من مراعاة عدم اللبس امتناع الترخيم هنا الا على اللغة الأولى بلا رد .

والساكن حاجز غير حصين ، فيقال : يا إسحارَ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقي ساكنان: الراء التي صارت آخرا والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح إتباعا لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً — أنه يحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : — وهو منقول عن الفراء أيضاً — أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسحَ .

فلو لم يسكن قبل المدغم مدة مثل(محمر) بتشديد الراء مسمي به (حذفت الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالكسر عند الفراء لأنه لايرى سكون الحرف الأخير في الترخيم (١) .

٢ — لغة من لا ينوى المحذوف

وتسمى لغة من لاينتظر ، كما تسمى لغة التمام، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ، وتعتبر الحرف الذى صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : ياجَعْفُ ، ويا حارُ، وياهِرقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَنْصُ بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، وممن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلا على حدوث الضمة في الترخيم بأن

(١) انظر الرضي ، والأشموني بحاشية الصبان ٣/١٨٠ ، والهمع ١/١٨٤ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وَضمة ماقبل الترخيم على هـذا الحرف لايجوز إتباعها [١].

ويرى الأشمونى أنه مبنى على ضم مقدر — وهو الأقرب عند الصبان — لأن تقدير ضمة أسهل من تـكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١٨١/٣ : « وما استدل به صاحب التصريح لاينهض ، لجواز أن يـكون رفع التابع إتباعا للضمة المقدرة كما فى (ياسيبويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة الملفوظ بها » .

وهـكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء ، وحينئذ تعامل الحرف الذى صار آخراً بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول فى ترخيم (ثمود) و (بنون) علما : ياثمى ، ويابنى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم، إذ ليس فى العربية اسم معرب [٢] آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة [٣] ، وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدعو) و (يغزو) ، وبالمعرب المبنى نحو (هو) و (ذُو) الطائية ، وباللزوم نحو (هـذا أبوك) ، وبسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول فى ترخيم (صَمَيان) [٤] و (كَرَوَان) علمين : ياصَمَـا ، وياكَرَا بقلب كل من الياء

---

(١) التصريح ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما تحدث بناؤه فلو فى حكم المعرب

(٣) كما فعلوا فى نحو أدل (جمع دلو) والتغازى (مصدر تغازى) .

(٤) الصميان فى الأصل : التفلت والوثب والسرعة ، ورجل صميان : شجاع صـادق الحملة .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، وتقول في ترخيم (سِقَايَـة) ، و(عِلاوَة) : ياسِقاء ، وياعِلاء ، بقلب الياء والواو همزتين لتطرفهما إثر ألف زائدة ، وتقول في ترخيم (ناجِيَة) ـ عنـد وجـود القرينة الرافعة للبس [1] : ياناجِي بإسـكان الياء وجعل الضمة مقدرة عليها كما في نحو (ياقاضِي) .

وكما جاز أن يقال : يا حارِثُ بن سعيد ، يجوز أن يقال هنا : يا حارُ بنَ سعيد بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال في ترخيم : مصطفَوْنَ ، وقاضُـونَ ، ومصطفَيْـنَ وقاضِينَ (أعلاما) يا مصطفى ، ويا قاضِي عند أمن اللبس بلا خلاف

ويقال في ترخيم (سُفَيْـرِج) عن الأخفش (يا سفيرِلُ) برد اللام التي حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأتّي صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردّت اللام لتأتّي الصيغة معها حينئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون (يا سُفَيْـرُ) لأنهم يرون أن التسمية بالمصغـر أبعدته عن أصله المـكـبّر ، فلا اعتداد بوجود لام أصـلا .

ويقال في ترخيم (ذات) : يا ذَوَا برد اللام المحذوفة وقلبها ألفا

---

(١) لأن ما فيه تاء فارقة لا يجـوز ترخيمه على هذه اللغة الا عند وجـود القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتي تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَيٌ) على الخلاف هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بلت وأخت[1] ، ثم قلبت الواو ـ التى هي عين الـكلمة ـ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال فى (يا شاة) : ياشاهُ برد الهاء التى هى لام الـكلمة بعد حذف تاء التأنيث ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين الثانى منهما حرف مد وهو مالا نظير له[2] .

وإن بقى المرخم ثنائيا ذالين ضُعِّف إن لم يعلم له ثالث يردّ إليه ، مثل (لات) إذا رخمته حذفت التاء وضعّفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل : يالاءُ .

اللغة الأولى أجود قياسا واستعمالا

اللغة الأولى ـ وهي لغة من ينوى المحذوف ـ أكثر اللغتين استعمالا ، وأقربهما قياسا ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخما جاء عليها ، ومن ذلك قول زهير :

---

(١) فى حاشبة الصبان ١٨٢/٣ : « فان فبل : لو كانت التاء عوضا عن اللام ما حمع بينهما فى التثنبة والحمع ، حبث قبل : ذواتا وذوات فلت : لانسلم الجمع فبهما ، بل التاء فى التثنىة لمحض التأنىث كالتاء فى كل متنى مؤنث ، والتاءفى الجمع هى التاء المزىدة مع الألف فى جمع المؤنث ، واللام باقية على حذفها فلا جمع » .

(٢) وانظر ابن يعيش ٢٠/٢

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكمْ بداهيةٍ
لم يلقَها سُوقةٌ قبلي ولا ملكُ [(١)]

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدا لكمُ ولا تقولوا لنا أمثالَها عامِ [(٢)]

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فمن المعلوم أن المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في (عصًا وقاضٍ) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ، وأن المحذوف لغير هذه العلة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو (غد ويد ودم) محلا للإعراب .

لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يازيد بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصدا للتخفيف ، ولما قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات ، بل هو

---

(١) من شواهد ابن يعيش ٢٢/٢ ، والهمع ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر ١٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار : يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادَى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم — فى الأغلب معاملة نحو (عصًا وقاضٍ) مما الحذف فيه مطرد واجب[1] أما اللغة الثانية فهي قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول عنترة :

يدعون عنترُ والرماح كأنها أشطان بئر فى لَبَانِ الأدهم[2]

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى فى ثلاثة مواضع :

الأول : ما فيه تاء التأنيث فارقة ، لافرق فى ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مُسلمة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلمَ ، ويا قائمَ ، ويا حارثَ ، ويا حفصَ ، بالفتح فيهن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء المذكر غير المرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع فى الصفة لا فى العلم ، ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ، مستدلين بعبارة سيبويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٥٣ بتصرف ، وانظر الأشموني ٣/١٨٣ ، والتسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ١/٣٢٢ ، بيروت ١/٣٨٩ ، والهمع ١/١٨٣ ، وانظر الدرر ١/١٦٠ . وسيبويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظر الكتاب بولاق ١/٣٣٣ .

الهاء إذا لم يكن اسما خاصا غالباً ، من قِبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلى) ، وإنما جاز فى الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ، ولا تؤنث مذكرا »[1] .

الثانى : ما فيه علامتا تثنية أو جمع نحو (زيدَانِ ، وزيدِينَ) ، فتقول فى ترخيمهما : يا زيدَ ، ويازيد ، بفتح الدال فى الأول وكسرها فى الثانى ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافا لابن مالك ، لئلا يلتبسا بالمفرد غير المرخم ، وأما نحو (زيدُون) مسمى به فقد مرّ أنه لايرخم على أى لغة من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من اللبس جاز الترخيم فى الموضعين على اللغة الثانية ـ وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيدا ـ فالمدار فى الموضعين على أمن اللبس ، وقد قال الرضى : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلاّ فلا[2] » .

الثالث : مايلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلِسان[3] ـ فى لغة من كسر اللام ـ مسمى به ، فتقول : ياطيلِسَ بالفتح ، ولايجوز الضم ، لأنه ليس فى العربية (فَيْعِل) بكسر العين فى الصحيح العين[4] إلا نادرا ، من نحو :

---

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصرف يسير .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسية ، وهو فارسى معرب .

(٤) أما فى المعتل العين فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

تَصَيْقَل اسم امرأة ، وقراءة شعبة عن عاصم[1] (وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَئِيسْ[2]) ، بياء ساكنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان : هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافى وغيره ، فإنهم أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا مايؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ؛ لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ماصارت إليه بعد الحذف[3] .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير ـ أيضا ـ نحو : حُبْلَيَات ، وحُبْلَوِيّ ، وحَمْرَاوِيّ ، مسمى بها ، فلو رخمت على لغة التمام لقيل : ياحُبْلَى (فى حبليات وحبلوى بقلب الياء والواو ألفين ـ بعد حذف زيادتى جمع المؤنث وزيادتى النسب ـ لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) ، وياحمراء (فى حمراوىّ بقلب الواو همزة لتطرفها ـ بعد حذف علامة النسب ـ إثر ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فُعْلَى وهمزة فَعْلاء مبدلتين ، وهذا لانظير له ؛ لأنهما لايكونان إلا للتأنيث ، ومد التأنيث لايكون مبدلا[4] .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيوطي فى الهمع ١/١٨٥ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن كهِرَقْل ، فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر ،

---

(١) كما فى حاشية الصبان ١٨٣/٣ نقلا عن القارضي ، وفى المحتسب ٢٦٥/١ أنها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما ببئس على فيعل ففيه النظر ، وذلك أن هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسيد وهين ولين ، ولم يجىء فى الصحيح ، وكأنه انما جاء فى الهمزة لمشابهتها حرفى العلة ، والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة . ا هـ

(٢) من الآية ١٦٥ الأعراف

(٣) الهمع ١٨٤/١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ، والرضي ١٥٥/١

ويبدو أن ماذكره ابن الأنبارى فى الإنصاف[1] من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء – كما تقدم – أما غيره من الكوفيين فيكتفون بحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطى .

تنبيه :

نداء ماختم بالتاء مرخمًا أكثر من ندائه تاما من غير ترخيم ، ويشاركه فى ذلك من غير ذى التاء – مما ورد – ثلاثة أعلام : حارث ، وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف المرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت .... البيت[2] .

ومنعه السيرافى والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكأنهم رأوا أن الكلمة إذا رخمت بحذف شىء من جوهرها لايزاد عليها شىء آخر من الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلا لاصفة ، إذ الصفة من تمام الموصوف لكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافى الحذف ، بخلاف سائر التوابع ، وماأظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازه الجمهور ،

---

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذى أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المنادى مفردا علما موصوفا بابن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرته فى استعمال العرب ، وتخفيفهم له فى غير الترخيم بجواز الفتح والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يايزى بن مُخَرَّمٍ فقلت لكم إنى حليفُ صُدَاءِ[1]

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على لغة الانتظار فقيل : لا يرفع إذ لاضم فى اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذى لحقه الضم في حكم الثابت[2] .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١

(٢) أنظر الرضي ١٥١/١ ، والصبان ١٨٣/٣ ، والخضرى ٨٦/٢

ب ـ ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير المناداة ، فيسمى هذا الحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ، نحو قول امرىء القيس :

لَنِعْمَ الفتى تعشُو إلى ضوء ناره
طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوع والخَصَرْ (١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون منادى ، والذى سهّل هذا صلاحيةُ الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتى على لغة من لغتى الترخيم ، بل يأتى على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

---

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخصر : شدة البرد .

ورب هذا البلد المحرَّم ... والقاطنات البيت غير الرَّيم
أوَ الِفًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي (١)

فالشاعر أراد : من وُرْق الحمامِ ، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة قيل : حذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة للنداء ، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع ، وقيل: حذف الميم الثانية وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى . قالوا : وهذا الذى فعله الشاعر فى غاية الشذوذ(٢) .

الثانى : أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة أحرف كمالك فى بيت امرىء القيس السابق ، أو بتاء التأنيث ، ومما رخم ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة :

ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تساعفُنا ... ولا يَرى مثلَها عجمٌ ولاعرب (٣)

أراد : إذْ مَيَّةُ ، وقيل : إنه كان يسميها مرة مية ومرة ميّ . ذكر ذلك سيبويه نقلا عن يونس .

---

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ١/٨ ، ٥٦ وابن يعيش ٦/٧٤ ، والأشمونى ١/٢٩٩ ، ٣/١٨٣ ، والتصريح ٢/١٨٩ ، والهمع ١/١٨١ ، وابن عقيل ٣/١١٦ ، والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١/١٥٧ ، ٢/٢١٨ ، والديوان ص ٥٩
(٢) انظر التصريح ٢/١٨٩ ، والصبان ٣/١٨٣ .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١/١٤١ ، ٣٣٣ ، بيروت ١/١٦٧ ، ٣٨٩ ، والهمع ١/١٦٨ وانظر الخزانة ١/٣٧٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٩٠ ، والدرر ١/١٤٥

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علما لأنه المسموع، ولاشاهد فى غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخالِ (١)

أى : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغتى ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، ومما جاء على هذه اللغة قول امرىء القيس السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبويه ومن وافقه القياس على النداء ، والسماع ومنه قول جرير :

ألاَ أضْحتْ حبا لُكمُ رِمَامَا وأضحتْ منك شاسعة أُمَامَا (٢)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشمونى ١٨٤/٣، والتصريح ١٩٠/٢ ، وانظر فيه الخزانة ٣٨٩/١ ، والأمالى الشجرية ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للعجز :

وماعهدى كعهدك ياأمَامَا

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم (أمامَة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر للضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولاتدفع إحداهما بالأخرى(١) .

ويشهد لسيبويه ـ أيضاً ـ قول أوس التميمى :

إن ابنَ حارث إنْ أشْتَـقْ لرؤيته
أو أمتدْحهُ فإنّ الناسَ قد علموا (٢)

وقول ابن أحمر :

أبو حَنَش يُؤَرِّقُنَا وطلَقٌ وعَمَّارٌ وآوِنَةً أثَالاَ (٣)

---

(١) انظر الأشمونى ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعينى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحمر الذى أراد : أَثَالَة ، فاضطر إلى ترخيمه فى غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أَثَالَة ، وإنما هو أُثَال ، ونصبه على تقدير : يُذكّرنى آونة أثالا[1] وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى « يؤرقنى » ، كأنه قال: يؤرقنى وأثالا »[2]

فإن قيل : ماالفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب — على ماأرى — أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله فى ماننشىء من شعر ، لموافقته القياس فى حدود ماسبق من شروط وقواعد .

أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه فى الشعر العربى ، فإننى أرى عدم اتباعه فى أشعارنا لامخالفة القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه — فى كثير من الأحيان — من غموض فى المعنى وتكلف فى التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر:

نادَوْهُمُ : أنْ أَلجِمُوا ، ألاتَا   قالوا جميعا كلُّهم : ألافا

---

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور فى البيت قبله ، وهو :

وآية لبلة تاتيك سهوا   فتصبح لا ترى منهم خيالا

ويجوز أن يكون التقدير : وآونه أتذكر أثالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد في الشطر الأول : ألا تركبون ، وفي الشطر الثاني :

ألا فاركبوا !!!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإنْ شرًّا فا ولا أريدُ الشرَّ إلاَّ أنْ تَا

قالوا : التقدير : وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء!!!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلتُ لها : قِفى ، فقالتْ : قافْ لاتحسبينا قد نسينا الإيجافْ

قالوا : المراد . قد وقفت !!![1]

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ — ٢٤٢ ، وهامش ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين ١٥٩/١ — ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ — ٢٩٦ .

ج ـ تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، كقولنا في مِعْطَف : عُطَيْف ، وفي أزهر : زُهَيْر ، وفي منطلق : طُلَيْق ، وفي مستخرج : خُرَيْج ، وفي زعفران : زُعَيْفِر ، وفي عصفور : عُصَيْفِر ، وفي خَيْزَبُون : حُزَيْبِن .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مُعَيْطِف ، أُزَيْهِر ، مُطَيْلِق ، مُخَيْرِج ، زُعَيْفِرَان ، عُصَيْفِير ، حُزَيْبِين .

وسمي هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضي إلى الترقيق والتليين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :

الأول : أن أن يكون المراد تصغيره مزيدا ، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغيره ، فأما ما كانت زيادته لغير الإلحاق فكالأمثلة السابقة، وأما ما كانت زيادته للالحاق فنحو : ضَفَنْدَد (الضخم الأحمق) ، وخَفَيْدَد (ذكر النعام السريع) ، وهما ملحقان بسفرجل ، فيصغران تصغير ترخيم على ضُفَيْد ، وخُفَيْد ، وغير ترخيم على ضُفَيْدِد ، وخُفَيْدِد[1] .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢/١٣٤ .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم، كما رأيت فى الأمثلة المتقدمة .

وعلى هذا لايصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ؛ لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لايصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ؛ نحو مُدَحْرِج ، وقَدَوْكَس (الأسد) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ؛ وهو الميم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال دُحَيْرِج ، و قُدَيْكِس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة التصغير[1] .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ؛ صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل مافيه زيادة لاتصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، ومحرنجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجبه تصغير غير الترخيم، فنقول على التصغيرين : دُحَيْرِج ، وغُضَيْفِر ، وحُرَيْجِم بدون فرق بينهما[2] .

صيغه :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فُعَيْل لتصغير المزيد ذى الأصول الثلاثة ، و فُعَيْعِل لتصغير المزيد ذى الأصول الأربعة .

---

(١) انظر الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٦٩ ، والتصريح ٢/٣٢٣ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢ والتبيان فى تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما المزيد ذو الأصول الخمسة كالقَبَعْثَرَى (الجمل الضخم الشديد الوبر) فلا يصغر تصغير ترخيم، لأن زيادته لاتصلح للبقاء في غير الترخيم، إذ يصغر دون ترخيم على فعيعل، فيقال: قبيعث، بحذف الراء، والألف الزائدة لتكثير البناء

إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث الخالي منها:

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث خال من التاء، لحقته التاء، فنقول في تصغير سوداء، وحبلى، وسعاد: سُوَيْدَة، وحُبَيْلَة، وسُعَيْدَة.

إلا إذا صغر نحو: حائض، وطالق — من الأوصاف الخاصة بالمؤنث — فلا تلحقه التاء، لأنها في الأصل أوصاف لمذكر، إذ الأصل: شخص حائض وشخص طالق، فضعفت عن نحو سوداء وحبلى وسعاد في اقتضاء التاء، فروعي فيها الأصل، فيقال في تصغير الترخيم حُيَيْض وطُلَيْق.

حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم:

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد، وذلك نحو «بُرَيْه»، «وسُمَيْع» مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم، فحذفت الميم واللام وهما أصليان، لكونهما يشبهان الزائدين [1] قال الرضى في شرح الشافية ١/٢٨٣: وماقال

---

(١) فى كونهما من حروف الزيادة المجموعة فى قولهم « اليوم تنساه » كما سيذكر الرضي .

العرب فى تصغير إبراهيم وإسماعيل – أعنى : بريه وسميع – فإما أن يكون من جعل الميم واللام زائدتين (١) ، وإن لم يكونا من الغوالب فى الزيادة فى الكلم العربية فى مثل مواضعهما ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلى شاذا ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمى غريب شاذ فى كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين – لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوهما حذفا شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ » .

ومذهب سيبويه أن الهمزة فى إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها فى تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الأربعة ، فهى كهمزة إصْطَبْل بزنة فِعْلَلّ ، وقد حذفت الميم واللام فى الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة فى مثله حتى يحمل عليه ماجهل اشتقاقه (٢) .

---

(١) وقد قطع الرضى بزيادة الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيبويه عن العرب فى تصغير الاسمين تصغير ترخيم من قولهم : « بريه وسميع » ، دليلا على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافية للرضى ١/٢٦٣–٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيبويه ٢/١٣٤

(٢) ينبنى على الخلاف المذكور فى الهمزة خلاف فى تصغير الاسمين لغير الترخيم ، وفى تكسيرهما ، فعند سيبويه يقال : بريهيم وسميعيل ، وهو الصحيح الذى سمع عن العرب ، وفى التكسير براهيم وسماعيل ، وعند المبرد يقال : أبيريه وأسيميع ، وأباريه وأساميع وحكى الكوفيون : براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم ! أباره وأسامع ، وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره تصغير الترخيم : بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة لعدم الخلاف فيه فيقال : ابراهيمون واسماعيلون .

وانظر شرح الشافية ١/٢٦٣ ، ٢/٣٧٣ ، والأشمونى بالصبان ٤/١٧٠ ، والتصريح ٢/٣٢٣ .

وعلى ذلك بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ شاذان باتفاق سيبويه والمبرد . أما عند سيبويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند المبرد فاحذف أصلين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثانى ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيبويه : بُرَيْهِم وسُمَيْعِل .

ومقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند المبرد لكونهما عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

يرى الفراء وثعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافى : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك – يعنى تصغير الترخيم – في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يحرث ، لقالوا : فُوَيْطِمة وحُوَيْرِث [1] .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « يَجْرِى بُلَيْقٌ ويُذَمُّ [2] » ، وبليق تصغير أبلق ، وقولهم : « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ [3] » وحميق تصغير أحمق ، وقولهم جاء بأم

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع دلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن . مجمع الأمثال للميدانى ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا القدر وان كان أحمق ، ويروى « عرف حميقا جمله » ، أى أن جمله عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف انسانا ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الأمثال ١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

الرُّبَيِّقِ عَلَى أُرَيْق [(١)] »، وأريق تصغير أورق فقلبت الواو فى التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل فى كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدى إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحماد ، وحمدان ، وحمدون ، يقال فى تصغيرها : حميد . مع أن المتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه ؟

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهية . وقال الأصمعى : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق . والجمل الأورق مالونه لون الرماد ، أو هو الذى يضرب لونه الى الخضرة .
انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ — المثل رقم ٨٨٨ .

المصادر والمراجع

١ ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ ـ الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة١٣٩٦هـ

٣ ـ أمالي ابن الشجري . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ

٤ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ

٥ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر ببيروت .

٦ ـ التبيان في تصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل. السعادة ١٣٩٠

٧ ـ تسهيل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ .

٨ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري . ط الحلبي

٩ ـ التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي . مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ

١٠ ـ التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر الحديثة بالرياض .

١١ـ حاشية الخضري على ابن عقيل ، ط الحلبي .

١٢ ـ حاشية الصبان على الأشمونى . ط الحلبى .

١٣ ـ حاشية يس على التصريح ط الحلبى .

١٤ ـ الخصائص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت

١٥ ـ الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالأوفست ١٣٩٣ هـ .

١٦ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى . تحقيق د محمد على الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .

١٧ ـ شرح أبيات سيبويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت.

١٨ ـ شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد ـ التجارية ١٣٨٦ هـ .

١٩ ـ شرح الألفية لأبى الحسن الأشمونى ط الحلبى .

٢٠ ـ شرح الشافية الرضى . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد وزميليه . حجازى ١٣٥٦ هـ .

٢١ ـ شرح شواهد شروح الألفية للعينى بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩ هـ

٢٢ ـ شرح الكافية للرضى . دار إحياء التراث العربى ببيروت .

٢٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش ط المنيرية .

٢٤ ـ القاموس المحيط للفيروز أبادى دار الفكر ببيروت .

٢٥ ـ الكتاب لسيبويه ط بولاق ، وبيروت .

٢٦ ـ الكشاف للزمخشري دار الفكر ببيروت .

٢٧ ـ لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم مرعشلي بيروت .

٢٨ ـ المحتسب لابن جنى . تحقيق الأستاذين على النجدي وعبدالفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .

٢٩ معجم شواهدالعربية ، الأستاذ عبدالسلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢

٣٠ ـ المقتضب للمبرد تحقيق الاستاذ الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .

٣١ ـ المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى بغداد .

٣٢ ـ همع الهوامع للسيوطى ط السعادة .

فهرست الموضوعات

رقم الايداع بدار الكتب ١٥١٦ لسنة ١٩٨٤